مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 05 / العـدد: 02 (2021)، ص 582–598

إمكانيات العمل عن بعد في دول العالم الثالث في ظل الجائحة: دراسة في التعليم العالي عن بعد

The possibilities of telecommuting in third world countries during the pandemic: a study in distance higher education

ليلى مداني

جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس(الجزائر)، l.madani@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/04 تاريخ القبول: 2021/10/18 تاريخ النشر: 2021/10/29

ملخص:

لقد فرضت جائحة كوفيد19 على العالم أجمع ضرورة إيجاد حلول مستعجلة لضمان الحد الأدنى من استمرار العمل على مستوى مختلف القطاعات، ويأتي التعليم والتعليم العالي بشكل خاص كقطاع اقتضت ضرورات الإغلاق والحجر والتباعد الاجتماعي الذي اضطرت الدول إلى تطبيقه للتقليل من انتشار الجائحة أن تجد حلولا من خلال تهيئة منصات للتعليم عن بعد، إلا أن خوض هذه التجربة في دول العالم بشكل عام وبصفة مفاجئة وفي ظرف قياسي خاصة دول العالم الثالث، أبرز الكثير من العراقيل التي لا يمكن إهمالها خاصة في ظل استمرار تداعيات الجائحة وعدم إمكانية عودة الإدارات وحتى الطلبة والأساتذة إلى العمل بصفة تامة.

وعليه تبرز إشكالية مدى توفر البني التحتية لإمكانات العمل عن بعد من خلال أخذ نموذج التعليم العالي، حيث يتبين أن هناك ضرورة لمراجعة الأطر العامة والإمكانات المتاحة لإنجاح هذه العملية في هذا الظرف الاستثنائي سواء لاستمرار جائحة فيروس كورونا لسنوات أو حتى مستقبلا نتيجة مسببات مماثلة.

كلمات مفتاحية: جائحة كورونا، العمل عن بعد، التعليم العالي عن بعد، دول العالم الثالث، اللامساواة.

Abstract:

The Coved19 pandemic imposed upon the world the need to find urgent solutions to ensure minimum work continuity at the level of different sectors, particularly higher education, because of the stone and social divergence applied by all States to reduce the spread of the pandemic, as well as solutions to remote work through ad hoc platforms, However, this experience in third world countries has highlighted many obstacles.

Therefore, the availability of infrastructure for telecommuting possibilities is problematic, as it is clear that there is a need to review the general frameworks and possibilities available for the success of this process, especially as the pandemic lasts for years or even the future as a result of similar causes.

Keywords: The Corona pandemic; working remotely; Distance higher education; Third World countries; inequality.

المؤلف المرسل: ليلى مداني، **الإيميل**: madanirdll@gmail.com

مقدمة:

ترتبط الإمكانات المتاحة للعمل عن بعد بضرورة توفر الإمكانيات المادية ولكن بدرجة اكبر بمدى إدراك الدولة من جهة والأفراد الناشطون الذين يمتلكون مهارات لإمكانات العمل عن بعد وضرورات الالتزام بالعمل دون الحاجة إلى الوجود الجسدي للأفراد في المؤسسات، وهذا ما يستلزم ضرورة وجود دراسات خاصة بكل مجتمع وبمدى ملائمة وقابلية ونجاعة تطبيق إستراتيجية العمل عن بعد، وكذا تحديد طبيعة الوظائف التي يمكن فيها التخلي عن الوجود الجسدي للأفراد وإمكانية عملهم من أي مكان يتواجدون فيه، ولعل هذا ما وصلت إليه الكثير من الشركات الكبرى من خلال عمالها الرقميون أو ما يطلق عليهم تسمية الرحالة الرقميون الذين يمكنهم العمل من أي مكان في العالم ولا حاجة لهم بمكاتب ثابت في تلك المؤسسات، وقد كان لجائحة كوفيد-19 دورا في تحفيز الدول في العالم ككل ودول العالم الثالث بشكل خاص إلى ضرورة إيجاد حلول على مستوى المؤسسات العمومية من أجل ضمان الحد الأدنى من الخدمة ضمن إجراءات الحجر والغلق والتباعد التي تمنع الأفراد من الالتحاق بمكاتبهم، ورغم تفعيل الكثير من الدول لاستراتيجيات العمل عن بعد في قطاع التعليم مثلا والتعليم العالي بشكل خاص، إلا أن واقع الحديث عن نجاح ذلك بقيت محدودة جدا ضمن المحصلة النهائية لتحقيق الغاية المرجوة المرتبطة باستكمال الدروس وحتى القيام بالامتحانات، وعليه تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول: هل تتوفر الإمكانات في دول العالم الثالث للعمل عن بعد ؟ وكيف تم تطبيق ذلك من خلال نموذج التعليم العالي عن بعد؟

لقد تمت الإجابة على إشكالية الدراسة وتفنيد الفرضية التي تتناول العلاقة الارتباطية بين درجة توفر إمكانات العمل عن بعد في دول العالم الثالث وتوفر المهارات وانعكاس ذلك على نجاح العمل عن بعد في ظل الجائحة، من خلال القيام بتحليل نقدي مقارن لواقع الإمكانات المتاحة للعمل عن بعد سواء في ظل الظروف الاستثنائية الحالية كظروف الجائحة التي لا نزال نعيش في ظلها، أو حتى في ظل مقتضيات الاستجابة للتطور الذي وصلت إليه الدول المتقدمة في العمل عن بعد والتعليم عن بعد وضمن نموذج التعليم الجامعي عن بعد، حيث تبين أن العمل عن بعد في دول العالم الثالث لا يزال في المرحلة الابتدائية إلا أن جائحة كوفيد19 كانت محفزا قويا لدفع الحكومات في دول العالم الثالث إلى التوجه نحو العمل عن بعد، إلا أنها كشفت على فوارق كبيرة بين داخل البلدان وعبرها في تفعيل الآليات التكنولوجية المتاحة لتحقيق الهدف المنشود من العمل عن بعد، ويعتبر التعليم الجامعي عن بعد النموذج الأكثر شمولية باعتبار أن كل دول العالم

الثالث تقريبا اعتمدته ضمن إستراتيجيتها للحفاظ على استمرار الدراسة في ظل الحجر والتباعد الاجتماعي، ويمكن توضيح كل ذلك من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

- واقع الإمكانات المادية للعمل عن بعد في دول العالم الثالث.
- جدوى العمل عن بعد وتقيم نجاحه ضمن نموذج التعليم العالي

أولا: واقع الإمكانات المادية للعمل عن بعد في دول العالم الثالث

اضطرت كل دول العالم إلى إيجاد حلول لضرورات الإغلاق في ظل جائحة كوفيد19 من خلال ضمان الحد الأدنى من النشاط ضمن مختلف القطاعات سواء الاقتصادية أو الخدماتية وحتى التعليمية، وكانت أهم تلك الحلول هو محاولة تجسيد العمل عن بعد كإطار لاحتواء الجائحة، وفي ذات الوقت التقليل من تبعات الإغلاق والحجر على مختلف الأنشطة، إلا أن تطبيق العمل عن بعد اختلف من دولة لأخرى بل حتى داخل الدولة الواحدة بفعل الإمكانات المتاحة والبنية التحتية المتوفرة في تلك الدول خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث التي وجدت نفسها أمام صعوبات كبيرة لتطبيق العمل عن بعد.

1. ضرورات العمل عن بعد في ظل الجائحة وواقع تطبيقه في دول العالم الثالث:

لقد خاضت أغلب دول العالم تجربة العمل عن بعد بما في ذلك دول العالم الثالث حتى وإن كان بشكل محدود النطاق نظرا لنقص الإمكانيات المتاحة والتي لا ترتبط بالجانب المادي، ولكن أيضا بمدى كفاءة العاملين على القيام بذلك، وأيضا بشان الكثير من الأعمال التي لا يمكن فيها تطبيق آليات العمل عن بعد، ففي دراسة حديثة صدرت في جون 2020 بعنوان: Who will Bear the Brunt of Lockdown Policies? Evidence from Tele-workability Measures Across Countries" من سيتحمل العبء الأكبر لسياسات الإغلاق؟ أدلة من إجراءات التشغيل عن بعد عبر البلدان، بينت أن "عمليات الإغلاق المفروضة في جميع أنحاء العالم لاحتواء انتشار جائحة كوفيد-19 لها تأثير مختلف على النشاط الاقتصادي والوظائف، وانطلاقا من تحليل هذه الدراسة لجدوى العمل من المنزل خاصة في أكثر أنواع الوظائف تعرضا للخطر، والتي قدرت أن أكثر من 97.3 مليون عامل أي حوالي 15% من القوة العاملة معرضة بدرجة كبيرة لخطر التسريح والإجازة في حوالي 35 دولة متقدمة وناشئة، كما أن أغلب العمال الأقل احتمالا للعمل من الشباب دون التعليم الجامعي ويعملون بعقود مؤقتة أو في شركات صغيرة تضررت من الإغلاق[1]، خاصة في ظل العجز الذي تشهده دول العالم الثالث، فحتى الدول المتقدمة تجد

نفسها أمام ضرورة الاعتماد على العمل عن بعد كما أن جدوى تطبيق ذلك يبقى مرتبطا بمدى التقدم التكنولوجي وطبيعة البنية التحتية الموجودة في هذه الدول، ولعل أهم شيء هو أن قدرة دول العالم الثالث لا تزال محدودة لتفعيل آليات العمل عن بعد ضمن مختلف القطاعات بما في ذلك القطاع الخاص وقطاع الأعمال وذلك الاعتبارات التالية:

- أن انتشار فيروس كوفيد19 كان مفاجئ وإمكانيات التحول نحو العمل عن بعد ليس بتلك البساطة، إذ يتطلب إعادة النظر في بنية المؤسسة ككل خاصة عند الحديث عن دول العالم الثالث.
- أن متطلبات استمرار الخدمات أو حتى المتطلبات الاقتصادية لتقليل من حدة تأثير فيروس كوفيد19 نتيجة إجراءات الحجر والتباعد الاجتماعي تطلبت هي الأخرى التفكير بجدية في التحول نحو العمل عن بعد، وهو ما يعني أن المخاطر مثل انتشار فيروس كورونا كان حافزا لإيجاد حلول ضمن تفعيل إمكانات العمل عن بعد والتخطيط له بجدية خلال المستقبل القريب.
- ليست كل الوظائف في المؤسسات العامة والإدارات وحتى القطاع الخاص يمكن القيام بها عن بعد، إذ توجد الكثير من الوظائف التي تتطلب وجودا جسديا للموظف، منها مثلا في التعليم العالي قد يكون التعليم عن بعد مجديا نوعا ما في العلوم الاجتماعية على عكس العلوم التطبيقية والطبيعية والتي تتطلب العمل ضمن المختبر في مجموعات، كما تتطلب أعمال تطبيقية ميدانية ومخبرية، والأمر ينطبق على المصانع والأعمال التي تتطلب وجود العمال لتحريك الآلات للعمل، وهو ما يعني أن هناك نسبية في تطبيق العمل عن بعد في كل القطاعات.

2. الفوارق التكنولوجية وتأثيرها على إمكانات العمل عن بعد

تشكل الفوارق التكنولوجية وخاصة توفر خدمات الانترنت أحد أهم العوامل التي أثرت على إمكانات تطبيق العمل عن بعد في اغلب دول العالم بما في ذلك دول العالم الثالث، فإذا كان الاستخدام المكثف نتيجة الإغلاق هو السبب الأساسي في تذبذب خدمات الانترنت في الدول المتقدمة نتيجة ضغط الاستخدام المكثف بسبب بقاء الناس في منازلهم في أوج الجائحة، فإن المساحة الشاسعة للدول العالم الثالث كانت عقبة أمام إمكانية توفر خدمات الانترنت للعمل عن بعد خاصة في ظل ضعف الإمكانيات التكنولوجية الموجودة أصلا في هذه الدول، "فحوالي فقط 35%من السكان في البلدان النامية يمكنهم الوصول إلى الإنترنت مقابل حوالي 80% في الاقتصادات المتقدمة[2].

ويمكن تلخيص ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول1: الفجوة في التغطية واستخدام الانترنت في البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المنخفض

المنطقة	فجوة التغطية	النسبة المئوية للأشخاص الذين لديهم تغطية	فجوة الاستخدام	النسبة المئوية للأشخاص الذين لديهم تغطية ويستخدمون الإنترنت
البلدان ذات الدخل المنخفض	%66	%34	%51	%49
البلدان ذات الدخل المرتفع	%1	%99	12%	%88

Source: World bank, World Development Report 2021:Connecting the world,1-10-2021, https://wdr2021.worldbank.org/stories/connecting-the-world/

يشير هذا الجدول الذي تم تلخيصه من منحنى الفجوة الرقمية ضمن آخر تقرير للبنك الدولي لسنة 2021 حول الفجوة الرقمية بين الدول منخفضة الدخل ومرتفعة الدخل والذي يوضح الفارق الكبير في الفجوة الرقمية سواء من حيث توفر الانترنت والتي لا تتجاوز نسبة 34% من الأشخاص الذين تتوفر لهم خدمة الانترنت في حين لا يستخدم من هؤلاء سوى 49% وهو ما يشير إلى فجوتين سواء في التغطية أو حتى في الاستخدام.

كما أن سرعة الإنترنت هي مقياس أساسي لفهم جودة الخدمة المقدمة من خلال سرعة التنزيل في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل والتي تظل أقل بكثير من سرعة التنزيل في البلدان ذات الدخل المرتفع التي تصل إلى 210 ميغابيت في الثانية في حين لا تتجاوز 30ميغابيت في الدول متوسطة ومنخفضة الدخل مثل مدغشقر وطاجيكستان ونيبال وليبيريا ومالي والصومال وأوغندا وتنزانيا ورواندا وأثيوبيا وهايتي وبنين وسيرا ليون وغينيا وبوروندي وغامبيا وأفغانستان وموزمبيق وسوريا وبوركينا فاسو وملاوي جمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن"[3]، وهو ما ينعكس بشكل سلبي على مختلف خدمات إمكانات العمل عن بعد في دول العالم الثالث.

ويمكن ضمن هذا الإطار الإشارة إلى ترتيب بعض الدول العربية من حيث جودة الانترنت أو البنية التحتية التكنولوجية (سرعة تدفق الانترنت لسنة 2019) كعينة عن ضعف البنية التحتية التكنولوجية بشكل عام في دول العالم الثالث، والأمر أسوء في الدول الأكثر فقرا في إفريقيا وآسيا.

الجدول2: ترتيب بعض الدول العربية من حيث سرعة تدفق الانترنت

البلد	الرتبة	البلد	الرتبة
الأردن	104	فلسطين	169
عمان	107	مصر	173
تونس	114	العراق	180
الكويت	125	الجزائر	182
جزر القمر	153	سوريا	195
السودان	164	جيبوتي	198
ليبيا	166	الصومال	200
لبنان	167	موريطانيا	204
اليمن	207		

Source: Sarah Trad , The 2019 Edition: The Arab world ranked by internet speed, 2020-03-25, https://stepfeed.com/the-2019-edition-the-arab-world-ranked-by-internet-speed-8541

يبين هذا الجدول عن الفوارق الكبيرة في سرعة تدفق الانترنت في الدول العربية انطلاقا من "البيانات الجديدة التي تم تصميمها وجمعها بواسطة Cable وهي خدمة مقرها المملكة المتحدة البريطانية تقوم بتحليل النطاق العريض والاتصالات والتلفزيون وسرعة الإنترنت في جميع أنحاء العالم من خلال مقارنة الوقت الذي يستغرقه "تنزيل مثلا فيلم بدقة 5 جيجابايت" في كل بلد وقد أجرت شركة Cable.co.uk اختبارات السرعة في 207 دولة لتشكيل قائمة "الدوري العالمي لسرعة النطاق العريض 2019 لتدفق الإنترنت، وضمن هذا الإطار جاءت تايوان في المرتبة الأولى في الترتيب بسرعة 85.02 ميغابت في الثانية، فيما

احتلت اليمن المركز الأخير (رقم 207) بسرعة 0.38 ميغابت في الثانية[4]، وهذه مجرد عينة عن بعض دول العالم الثالث التي احتلت مراتب متأخرة في سرعة تدفق الانترنت دون احتساب مختلف التأثيرات الأخرى المرتبطة بالكثافة السكانية ووجود مناطق لم تصلها التغطية غلى يومنا هذا، وهذا ما يطرح بشكل جدي مسألتي عدم المساواة داخل البلدان وعبرها لتدفق الانترنت وفي ذات الوقت يطرح إشكالية جدوى العمل عن بعد من المنزل الذي قد لا تكون التغطية بالإنترنت متوفرة فيه، وهو ما يعني أن جائحة كوفيد19 أو أي أزمة مماثلة "يمكن أن تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة عبر البلدان وهو ما يعكس بالضرورة عدم التجانس عبر البلدان في القدرة على العمل عن بعد والوصول التفاضلي إلى التكنولوجيا واستخدامها"[5]، وتعتبر سرعة الانترنت مجرد عينة بسيطة تعبر عن جدوى العمل عن بعد في دول العالم الثالث لأن إحصاء متغيرات أخرى قد يدفع بنا إلى الحكم عن عدم توفر الإمكانية في الكثير من المناطق في هذه البلدان وغيرها من دول العالم الثالث في تطبيق العمل عن بعد والتحكم فيه.

هذا يعني أن قدرة الدول على مواجهة الفيروس متفاوتة وفي ذات الوقت فإنه لا توجد معلومات دقيقة حول متى سينتهي كل هذا أي الجائحة، وحتى إجراءات الحجر والتباعد الاجتماعي التي بدأتها بعض الدول في ظل بداية الموجة الثانية من الجائحة مع بداية شهر سبتمبر والذي يوحي بإمكانية عودة الإغلاق والحجر مرة أخرى على نطاق واسع خاصة خلال شتاء 2021 نظرا لتحور الفيروس وإمكانية أن تصبح اللقاحات غير ناجعة أو فعالة في بعض السلالات المتحورة، خاصة أن منظمة الصحة العالمية تحذر من إمكانية استمرار الجائحة لأكثر من سنتين، كما انه "قد يكون ملايين الأشخاص في البلدان المرتفعة الدخل قد تلقوا بالفعل اللقاحات، ولكن العديد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل لم تستطع أن تستورد جرعة واحدة حتى الآن[6]، وهذا ما يطرح إشكالات عدة على جميع المستويات في جميع الدول ولكن بنسب متفاوتة وهو ما يفاقم من إمكانات التكيف والتأقلم في ظل ضعف الإمكانات المادية للعمل عن بعد في دول العالم الثالث ومحدودية الوصول إلى التكنولوجيا.

ثانيا: جدوى العمل عن بعد وتقيم نجاعته ضمن نموذج التعليم العالي

إن حدود جدوى العمل عن بعد لا يرتبط بتوفر الإمكانات المادية والفوارق الموجودة بل أيضا بمهارات وإمكانات استخدام التكنولوجيا في العمل عن بعد خاصة بالنسبة لبعض القطاعات التي كانت بعيدة عن إمكانية تطبيق العمل عن بعد لتحقيقها، ومنها التعليم كإطار عام والتعليم العالي بشكل خاص

في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها العالم والتي فرضت ضرورة إيجاد حلول لاستمرار العمل والتعليم في ظل الجائحة وان كان لا يمكن مقارنة جدوى التعليم التفاعلي بالتعليم عن بعد خاصة ضمن بعض التخصصات.

1. مهارات العمل عن بعد دراسة في مقياسWFH :

انطلاقا من النتيجة التي تم التوصل إليها في المحور الأول وهي محدودية الوصول إلى التكنولوجيا في دول العالم الثالث وجب الالتفات إلى ضرورة أن تقوم مختلف المؤسسات العمومية بإعادة تقيم جذري لمدى إنتاجية أو حتى جدوى العمل عن بعد في ظل استمرار الجائحة انطلاقا من تقييم الإمكانات المادية لموظفيها ومدى قدرتهم على الاستعداد للعمل عن بعد (من المنزل في ظل هذه الجائحة) انطلاقا مما يملكونه من إمكانيات، دون إهمال حقيقة الإمكانيات التي تتفاوت من شخص لآخر على الأقل مع بداية إجراءات تطبيق العمل عن بعد كفرضية ابتدائية في الكثير من دول العالم الثالث التي لم تكن بعد قد اعتمدت منصات رقمية أو حتى لم تعود عمالها على التعامل الرقمي، لذا يتطلب العمل عن بعد على الأقل توفر ما يلي:

- جهاز كمبيوتر محمول لدى العامل في منزله أو على الأقل في مجال الخدمات والاتصالات هاتف ذكي.
- توفر خدمات رقمية متعددة وبتكاليف رمزية: البنية التحتية للإنترنت ومدى قدرتها على مواكبة الارتفاعات في حركة المرور الرقمية (اتصال مباشر مع الانترنت)، كما أن الحجر والبقاء بالبيت أدى إلى الضغط على حركة مرور الانترنت مما زاد من صعوبة العمل عن بعد في دول العالم بشكل عام ودول العالم الثالث بشكل خاص خاصة في ظل ضعف تدفق الانترنت أصلا.
- كما أن المناطق الفقيرة والريفية تعبر بوضوح داخل البلد الواحد عن تفاوت في الوصول إلى الانترنت خاصة أن بعض المناطق الريفية لا توجد بها تغطية أصلا.
- البرامج التي يحتاجونها ليتمكنوا من أداء العمل عن بعد: كمنصات وتطبيقات الاتصالات السلكية واللاسلكية ، مثل Zoom و Skype ، لإبقاء العاملين على اتصال دائم ببعضهم البعض وربطهم ضمن شبكة العمل المشتركة للمؤسسة. "وهذه الظروف أدت إلى زيادة كبيرة وغير مسبوقة في الطلب على برامج وتكنولوجيا العمل والتعليم عن بعد، ما منح الشركات المنتجة لتلك التكنولوجيا فرصة لتحقيق مكاسب استثنائية، وقد انعكس ذلك بالفعل على أسعار أسهم هذه

الشركات في البورصات العالمية، كما حدث بالنسبة لشركة Zoom Video Communication's الأمريكية المنتجة لبرنامجZOOM الذي يستخدم في إجراء المؤتمرات عن بعد، والذي شهد أيضا اتجاه العديد من المؤسسات التعليمية حول العالم إلى الاعتماد عليه في تقديم خدماتها عن بعد، لما يوفره من مرونة وسهولة كبيرة في التعامل"[7]

- وضمن هذا الاطار قام باحثون بإنشاء مقياس عالمي جديد للعمل من المنزل working from home WFH من خلال استخدام مهارات من عشرات البلدان يأخذ أربعة مكونات كالتدبير يتم اعتمادها لتقدير قابلية الوظائف التي يمكن القيام بها من المنزل وهي:
- مكون العمل اليدوي لتحديد المهام التي من المرجح أن تكون خاصة بالموقع ولا يمكن القيام بها في المنزل.
- مكون كثافة وجها لوجه face-to-face (F2F) والذي يلتقط مهام مثل الإشراف أو الاتصال المباشر مع الجمهور.
- مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information and Communication Technologies (ICT) الذي يعكس حقيقة أنه يمكن التعامل مع بعض التفاعلات عن بعد.
- عنصر يفكر في الاتصال بالإنترنت من المنزل لكن لا يتمتع العاملون في البلدان النامية الذين قد يستخدمون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكان العمل بالضرورة بالوصول إلى نفس الموارد في منازلهم[8].

وانطلاقا من الجمع بين هذه المكونات الأربعة تم التوصل إلى مقياس للعمل من المنزل WFH وضمن هذا الإطار تم التوصل إلى أن "الاقتصاد الهولندي هو الأكثر ملائمة لـ WFH، في حين أن المكسيك هي الأقل، بالمقابل فان الولايات المتحدة تعتبر أقل استعدادا لـ WFH من معظم الدول الأوروبية لأن وظائفها أكثر كثافة في المهام البدنية التي يجب القيام بها في مواقع العمل، وبصفة عامة وجدت الدراسة أن هناك ارتباطا قويا بين قابلية الوظائف لـ WFH ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتغلغل الإنترنت[9] أي توفر بنية تحتية قوية لخدمات الانترنت وهو ما يجعل دول العالم الثالث اقل قابلية للاستجابة

لقياس إمكانات العمل من المنزل خاصة في ظل ضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي يتوافق بصفة كلية مع ضعف الانترنت وان كان لا يمكن وضع كل دول العالم الثالث في نفس الكفة بالنسبة لهذا المقياس لاعتبارات ترتبط بعوامل أخرى لا يمكن إهمالها وهي:

- طبيعة الإنتاج وتنظيمه.
- مدى توفر التكنولوجيا مناطقيا داخل الدولة الواحة بنفس الجودة والكفاءة.
- الكثافة السكانية ودورها في التأثير على طبيعة الخدمات التكنولوجية خاصة في ظل ظروف الإغلاق والتباعد الاجتماعي وبقاء أغلب السكان في المنازل.

كما أن استخدام بيانات من 53 دولة حول أنواع المهام التي يقوم بها كل شخص في العمل وجدت أن الدول والعمال الأفقر من الذكور من ذوي المستويات التعليمية المتدنية والعاملين لحسابهم الخاص والوظائف غير الرسمية هم أكثر عرضة لفقدان عملهم وعدم إمكانية العمل عن بعد لأن طبيعة وظائفهم تجعلهم أقل قابلية للعمل من المنزل[10]، ومع الأسف وما لا يمكن إهماله ضمن هذا الإطار هو ضرورة الإشارة إلى أن مختلف "القوى التي تساعد على الفقر مازالت هي أخطر التهديدات لصحة الإنسان"[11] وان جائحة كوفيد19 عقدت من قضايا الفقر في الدول الفقير، وهنا تثار الكثير من الإشكالات حول سياسات الدول لحماية الدخل لمثل هؤلاء العمال في ظل استمرار ظروف الإغلاق والتباعد الاجتماعي خاصة بالنسبة للعمال غير الرسميين حيث لا يمكن حتى توفر إحصائيات رسمية حول تعدادهم في بعض الدول وهنا يأتي دور برامج الحماية الاجتماعية للدولة في الحفاظ على كرامة هؤلاء العمال ضمن حدود معينة خاصة أن الدول الفقيرة والنامية ستكون الأكثر تضررا بتبعات الإغلاق والتباعد الاجتماعي.

وما يمكن استخلاصه من خلال هذا هو أن العالم النامي غير مهيأ بشكل جيد لاعتماد التكنولوجيا والعمل عن بعد كآلية مرنة للحفاظ على الحد الأدنى من استمرار الوظائف التي يمكن فيها للعمال العمل من المنزل، وانطلاقا من تقيم هذه الإمكانات ومدى توفرها يمكننا أن نقول أن ليس كل الموظفين في المؤسسات العامة يملكون جهاز كومبيوتر في الكثير من دول العالم الثالث، كما أن إمكانيات الاتصال المباشر بالانترنت قد يكون غير متوفر لدى الكثير من الموظفين، وربما متوفر وهو أقل كفاءة من المطلوب مما يعني إضاعة الكثير من الوقت والجهد في سبيل العمل عن بعد إلى جانب مدى إمكانية إتاحة المؤسسة لبرامجها للعمل عن بعد، ومدى إمكانية تحويلها إلى الموظف بسهولة بالإضافة إلى مدى جدوى وموقع العمل الجماعي

في ظل العمل عن بعد بشكل انفرادي ومدى كفاءة ومهارة ومساواة استفادة الموظفين من الإمكانيات المادية اللازمة للعمل عن بعد.

2. نموذج التعليم العالي عن بعد كاستجابة لمقتضيات الظروف الاستثنائية:

إن التعليم عن بعد بشكل عام ضمن مختلف الأطوار في ظل جائحة كوفيد19 كان بمثابة الحل الوحيد الذي يمكن للدول الاعتماد عليه لإنقاذ آلاف الطلبة من تضيع نصف السنة الدراسية الذي لم يكن قد انتهى بعد منذ بداية الإغلاق والحجر والتباعد الاجتماعي في مارس 2020، واليوم نحن في الثلث الأول من سنة 2021 ولا تزال الكثير من الدول مترددة بشان إغلاق المدارس من فتحها وجدوى خطط التلقيح الممكنة ضمن مقتضيات الصحة العامة المحلية والأنظمة الصحية في كل دولة، كما أن هناك بعض الدول التي فتحت المدارس وأعادت إغلاقها بسبب تزايد عدد الإصابات بكورونا المتحورة على غرار فرنسا مثلا، كما أن أغلب الدول اتجهت إلى التركيز على تطوير البنية التحتية للتعليم عن بعد من خلال منصات تعليمية عبر مختلف الوسائل للطلبة ضمن مختلف الأطوار التعليمية.

ويعتبر التعليم العالي أو الجامعي أحد المراحل المهمة الذي يعتبر من المستويات الأكثر إمكانية لتطبيق التعليم عن بعد من خلاله، خاصة أن أغلب الطلبة يحسنون على الأقل المبادئ الأولية للتعامل مع الحاسوب وإن كان الأمر نسبي خاصة في دول العالم الثالث والدول الأكثر فقرا، بالمقابل أحرزت بعض الدول المتقدمة خطوات متقدمة ضمن تطبيق التعليم عن بعد كالصين التي استطاعت أن تحرز تقدما معتبرا، وهنا يرتبط الأمر بمدى استعداد الأشخاص أو الموظفين (الأساتذة) للعمل عن بعد ومدى كفاءتهم للقيام بذلك ضمن متطلبات الحياة المختلفة، سواء من خلال توفر الاستعداد النفسي وضرورات التعود على ذلك مع الالتزام اليومي والمستمر لضمان استمرار العمل والتعليم عن بعد، ولعل الصين من الحالات الخاصة باعتبار أن اعتماد الصين على التكنولوجيا في الحياة اليومية للمواطنين متطور جدا لدرجة أن حتى نجاحها في مواجهة جائحة كوفيد19 منذ البداية الأولى له في ديسمبر 2019 باعتبارها مصدر الجائحة التي عرفت انتشارا عالميا منذ مارس 2020 كان بفضل التطور التقني والتكنولوجي للرقابة التي مورست عن طريق تطبيقات التعقب وأجهزة قياس الحرارة المتطورة عن بعد والتي عمت شوارع الصين، والأمر يختلف كثيرا بالنسبة للكثير من الدول سواء المتقدمة التي تتخوف من أسلوب الرقابة عبر التطبيقات باعتبارها انتهاك للخصوصية وحقوق الإنسان

أو حتى بالنسبة لدول العالم الثالث التي لا تملك قدرات تكنولوجية للقيام بذلك ولا تزال ضمن الخطوات الأولى لتفعيل التعامل والتعليم والعمل عن بعد.

من الصعب مراقبة عمل الموظفين كما أن الموظفين قد يكونون غير قادرين أو حتى مؤهلين للعمل عن بعد وفي هذه الحالة يجب على المؤسسات دعم موظفيها بهدف التقليل من أعباء عدم العمل.

وضمن هذا الإطار يمكن الإشارة إلى تاريخ التعليم عن بعد من خلال "ثلاثة أجيال على النحو التالي:

- **الجيل الأول:** "دراسة المراسلات" ، حيث يتواصل الطلاب والمدرسون مع بعضهم البعض عبر البريد.
- **الجيل الثاني:** "تعليم الوسائط المتعددة عن بعد" أو البث / المؤتمرات عن بعد "، حيث يستخدم الطلاب والمدرسون البث التليفزيوني والإذاعي للتواصل.
- **الجيل الثالث:** "التعليم التفاعلي القائم على الويب" ، حيث تعزز موارد شبكة الويب العالمية الاتصال ليس فقط بين الطلاب والمدرسين ولكن حتى بين الطلاب[12].

ومن المفترض أننا في إطار هذا الأخير أي الجيل الثالث ضمن تقنيات التعامل عن بعد من خلال التعليم العالي عن بعد، إلا أن هناك الكثير من العيوب التي لا يمكن التغاضي عنها أو إهمالها من خلال التجربة البسيط التي قمنا بخوضها شخصيا منذ شهر مارس 2020 وحتى خلال السنة الجامعية الجديدة 2021 والتي ترتبط بتفعيل آليات التعامل عن بعد من خلال منصات رقمية تابعة للجامعة عن بعد مع الطلبة ضمانا لمتطلبات التباعد الاجتماعي من خلال إنشاء عدد من الجامعات في دول العالم الثالث أقساما للتعليم عن بعد من خلال منصة التسليم التي تعتمد على النصوص والمراسلات المدعومة بالمواد المطبوعة، كما بدأت بعض المؤسسات في استكشاف استخدام الإنترنت وعقد المؤتمرات عبر الفيديو وأشكال أخرى من الوسائط المتعددة، ويمكن الإشارة إلى جملة من الإشكالات التي تؤثر على جودة ذلك:

- تعد الموارد المحدودة والكثافة السكانية في أغلب البلدان النامية عقبة أمام توافر التعليم بشكل عام في جميع المستويات بما في ذلك الجامعة لجميع المتمدرسين، لذا يعد التعليم عن بعد حلا أفضل نسبيا للتغلب على هذه المخاطر ولكنه لا يتمتع بالكفاءة العالية المنتظرة.

- على الرغم من أن للتكنولوجيا دورا رئيسيا في تقديم التعليم عن بعد إلا أن هذه الأخيرة غير متوفرة بالكفاءة اللازمة وفي كل المناطق خاصة الريفية منها التي لا تحتوي في الكثير من الدول على تغطية بالانترنت.
- تلعب شساعة المساحة والكثافة السكانية دورا كبيرا في تحديد أفاق تطوير البني التكنولوجية لتغطية كل مساحة الدولة وكذا تلبية احتياجات كل أفراد المجتمع، خاصة أن حتى الدول المتقدمة عرفت تذبذبا في الانترنت بسبب الاستخدام الكبير لها في ظل الإغلاق والحجر، وهو ما يحد من إمكانية استفادة الطلاب من التكنولوجيا لتلبية المتطلبات التعليمية اليومية.
- إن الهدف من التعليم عن بعد ليس استخدام التقنية في حد ذاتها بقدر ما يرتبط الأمر بضرورة التركيز على مخرجات التعليم عن بعد أي النتائج التعليمية، فالتعليم عن بعد أكثر فعالية من حيث التكلفة من البرامج التقليدية ولكن تقيم كفاءة المخرجات لا تزال محل شك.

وعليه فإن نجاعة التعليم عن بعد ترتبط بالعوامل التالية:

- **توافر الموارد للمعلمين والطلاب على حد سواء:** إذ توحي نقص الإمكانيات لدى احد طرفي العملية التعليمية بإمكانية فشل العملية التعليمية سواء توفر الأجهزة اللازمة حاسوب أو هاتف ذكي أو حتى غياب تغطية بالانترنت أو ضعفها.
- **وجود تفاعل دائما بين الأساتذة الطلاب من جهة وبين الطلاب فيما بينهم من جهة ثانية:** وهو ما كان غائبا بشكل كبير سواء نتيجة لغياب العامل الأول لدى الطلاب (أي عدم توفر الموارد) أو نتيجة عدم توفر التوعية الكافية أو نتيجة ظروف خارجية مرتبطة بالأوضاع العامة في دول العالم الثالث والإهمال واللامبالاة التي انتشرت لدى طلاب الجامعات بشكل عام.
- **أسعار أو ثمن التكنولوجيا المتاحة أي الانترنت:** لا بد على أسعار الانترنت أن تكون مقبولة لكل الأطراف سواء الأستاذ أو الطالب حتى يتسنى استعمالها بشكل دائما تلبية لمتطلبات العملية التعليمية.
- **التزام مختلف الأطراف بالعملية التعليمية:** وهنا يرتبط الآمر بالالتزام الأخلاقي والمهني سواء للأستاذ كطرف أساسي أو حتى الطالب كمحور للعملية التعليمية والتركيز على مخرجات العملية

التعليمية من حيث النوعية، وما لا يمكن إهماله ضمن هذه النقطة هو أن "العلم والتكنولوجيا بالرغم من مميزاتهما الجيدة قد أديا إلى سقوط اجتماعي خطير، حيث تجرد الإنسان وانسلخ من صفاته الإنسانية"[13].

بالرغم من ضرورة كل هذه العناصر السابقة الذكر والتي تتوفر بشكل متذبذب أو ضعيف في أغلب دول العالم الثالث أو حتى نظرا لكون آلية التعليم عن بعد كإستراتيجية لا تزال في مراحلها الأولى للتطبيق مما يعني الكثير من النقائص التي تتطلب إعادة نظرا والتقيم حتى يتم تفعيل التعليم عن بعد ليس كهدف في حد ذاته ولكن لتحقيق الغاية المرجوة من العملية التعليمية وهي نجاعة مخرجاتها.

إلا أن ما لا يمكن إهماله بالرغم من مختلف الإشكالات والنقائص المشار إليها سابقا هي أن العمل عن بعد بشكل عام والتعليم عن بعد جعل حياة الأفراد وتلبيتهم لمتطلباتهم أكثر مرونة بالمقارنة مع ما كان عليه الوضع في ظل العمل من المكتب أو قاعة الدرس باعتبار أن ساعات العمل محددة ولا يمكن تعديلها أو تغيرها.

كما أن للعمل عن بعد والتعليم عن بعد ايجابيات خاصة مع ضمان الحد الأدنى من الخدمة في حالة الخطر بالنظر إلى ايجابيات العمل عن بعد، سواء نتيجة تقليل الحركة وبالتالي الضغط على النقل كأحد متطلبات التقليل من آثار وانتشار الفيروس وأيضا تقليل التكاليف المرتبطة بالتنقل التي عادة ما تقع على عاتق الأستاذ وحتى الطالب.

لا بد من الإشارة في الأخير إلى أنه بالرغم من أن فيروس كورنا قد تسبب في الكثير من المآسي في مختلف دول العالم وأدى إلى بقاء أكثر من 90% من الطلاب دون الالتحاق بمقاعد الدراسة منذ مارس 2020، إلا انه في ذات الوقت قدم مجموعة من الايجابيات سواء فيما يتعلق بالتقليل من ضغط النشاط البشري على الكرة الأرضية وهو ما شكل متنفسا للمناخ بشكل عام وللأرض، وفي ذات الوقت حفز على ضرورة بحث الدول عن حلول مستعجلة في حالة المخاطر كما هو الحال مع جائحة كوفيد19، والتي قد لا تكون آخر فيروس أو خطر يتهدد وينتشر في العالم ككل، والأمر هنا يرتبط أساسا مثلا بالحلول المرتبطة بالعمل عن بعد وتفعيله ضمن نطاق واسع من خلال خطط مستقبلية لإبقائه ضمن مختلف الوظائف التي يمكن تحقيق ذات الكفاءة عن بعد دون التحاق الموظف بمكان العمل، وهو ما يعني تكاليف أقل لكل الأطراف، بالإضافة إلى مرونة العمل والتعامل ضمن هذه الإجراءات.

خاتمة:

وأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة هو أن العمل عن بعد قد حاولت الكثير من المؤسسات ودول العالم الثالث تجربته من قبل، إلا أن جائحة كوفيد19 كانت حافزا لاختباره كوسيلة لتوسيع نطاق العمل ضمن أشكال أخرى، وهنا لا يرتبط النقاش بتبني أسلوب العمل عن بعد بشكل دائم ولكن كتجربة ستعمل على توسيع قدرة جميع الموظفين لتطوير مهارات معينة يمكن أن تساعدهم في المستقبل وكذا كاستراتيجية لمواجهة مخاطر مماثلة لجائحة كوفيد19، إلا أن هناك الكثير من النتائج التي لا يمكن إهمالها من خلال التجربة المبدئية التي خاضتها بعض دول العالم الثالث وهي:

- أن هناك تفاوت كبير بين دول العالم الثالث من حيث الإمكانات المادية المتاحة على مستوى المؤسسات العمومية للعمل عن بعد.
- بالرغم من أن العمل عن بعد قد يكون جيد في تقليل الكثير من التكاليف بالنسبة للمؤسسة وحتى الفرد (التنقل) إلا أن هناك بعض الوظائف التي لا يمكن فيها الاستغناء عن الوجود الجسدي للعامل.
- تتفاوت المهارات لدى الأفراد للعمل عن بعد كما أن إمكانات الاستجابة تبقى مرتبطة بمدى امتلاك الأفراد للإمكانات المادية وحتى المعنوية وتفاعلهم والتزام كل أطراف العملية سواء إنتاجية أو خدماتية أو حتى تعليمية.
- أهمية تسريع اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن نطاق واسع في دول العالم الثالث استجابة للمخاطر المرتبطة بانتشار جائحة كوفيد19 أو حتى بخاطر أخرى مستقبلا من خلال تطوير بني تحتية لتكنولوجيا رقمية يمكنها أن تقلل من الضغط ضمن بعض القطاعات.
- إن الحكم على مدى نجاح العمل عن بعد ضمن المؤسسات العمومية يبقى رهينة الالتزام الأخلاقي للأفراد للقيام بما يلزم عليهم، وكذا بمدى وجود قوانين صارمة لتطبيقها على العاملين لضمان استمرار الخدمات كما لو كان العامل في مكتبه.
- إن آفاق الوصول إلى وجود رحالة رقميون يعملون من أي مكان من العالم حتى في المؤسسات العمومية بعيد المنال ضمن الآفاق المتوسطة الراهنة خاصة في ظل الركود الذي عرفه العالم ككل في ظل هذه الجائحة.

- يشكل التعليم عن بعد وسيلة دعم إضافية للطلاب من اجل التقليل من تكاليف الدراسة التي تشكل عبئا كبيرا بالنسبة للأسر في بعض الجامعات، وفي ذات الوقت يمكن أن يساهم التعليم عن بعد في التقليل من هيكل المؤسسات التعليمية من خلال التعليم التناوبي والذي لا يتطلب حضورا يوميا للطالب إلى الجامعة إلا أن التعليم التفاعلي مجدي ويحفز الإبداع أكثر من التعليم عن بعد.
- يعتمد مستوى العمل عن بعد على خصائص العامل مثل العمر والتحصيل العلمي وحتى الجنس والوضع الوظيفي والأرباح التي يمكن تحقيقها، وللإشارة فان جدوى العمل عن بعد عبر الاقتصاديات المتقدمة والناشئة تختلف بشكل كبير، ويمكن إحداث التطوير عبر الدورات الدراسية الفعالة التي يتم تقديمها مع تحسين الوصول إلى المعلومات العلمية والتقنية في نفس الوقت.

التهميش:

[1] Mariya Brussevich ; Era Dabla-Norris ; Salma Khalid, Who will Bear the Brunt of Lockdown Policies? Evidence from Tele-workability Measures Across Countries**,** June 12, 2020, P4, visit:26-09-2020, https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2020/06/12/Who-will-Bear-the-Brunt-of-Lockdown-Policies-Evidence-from-Tele-workability-Measures-Across-49479, (14-02-2021)

[2]2021 The World Bank Group, Connecting for Inclusion: Broadband Access for All, 2021, visit: 4-10-2021, https://www.worldbank.org/en/topic/digitaldevelopment/brief/connecting-for-inclusion-broadband-access-for-all,

[3] World bank, World Development Report 2021:Connecting the world,1-10-2021, https://wdr2021.worldbank.org/stories/connecting-the-world/

[4] Sarah Trad , The 2019 Edition: The Arab world ranked by internet speed, visit: 2020-03-25**,** https://stepfeed.com/the-2019-edition-the-arab-world-ranked-by-internet-speed-8541

[5] Mariya Brussevich ; Era Dabla-Norris ; Salma Khalid, op cit, p4.

[6] Michael T. Osterholm and Mark Olshaker, The Pandemic That Won't EndCOVID-19 Variants and the Peril of Vaccine Inequity, March 8, 2021, visit: 12-03-2021, https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2021-03-08/pandemic-wont-end?utm_medium=newsletters&utm_source=twofa&utm_campaign=The%20Pandemic%20That%20Won%E2%80%99t%20End&utm_content=20210312&utm_term=FA%20This%20Week%20-%20112017,

[7] – علي صالح، ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا، دراسات خاصة، العدد4، (أفريل 2020)، ص13.

[8] -Maho Hatayama, Mariana Viollaz and Hernan Winkler, Who can really work from home?, Published on Jobs and Development, May 28, 2020, visit: 18/09/2020https://blogs.worldbank.org/jobs/who-can-really-work-home.

[9] Ibid.

[10] - Maho Hatayama Mariana Viollaz and Hernan Winkler, Jobs' Amenability to Working from Home Evidence from Skills Surveys for 53 Countries, Policy Research Working Paper, World Bank Group, May 2020, p p18-19 , visit: 26/09/2020 http://documents1.worldbank.org/curated/en/673341589224762491/pdf/Jobs-39-Amenability-to-Working-from-Home-Evidence-from-Skills-Surveys-for-53-Countries.pdf.

[11] – اريك .ب.اكهولم، الصحة للجميع الإنسان..وأمراض البيئة، تر: محمد عبد اللطيف إبراهيم، (القاهرة: مكتبة غريب، 1976)، ص151

[12] -Junaid A. Khan, Salman A. Khan, Reslan H. Al-Abaji, Prospects of Distance Education in Developing Countries International conference on Millennium Dawn in Training and Continuing Education, University of Bahrain, Bahrain, 24-26 April 2001 , https://www.researchgate.net/publication/228897393_Prospects_of_Distance_Education_in_Developing_Countries, 15/07/2020

[13] – ايدموند ج. بورن، التغير العالمي من اجل بشرية أكثر إنسانية، تر: سماح خالد زهران، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015)، ص69.